قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٩٦٦ لسنة ١٩٧١

بشأن الموافقة على الاتفاق المالى المعقود بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية إيطاليا وملاحقه الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

و بعد موافقة مجلس الشعب ؛

قـــرر :

مادة وحيدة ــ الموافقة على الاتفاق المالى المعقود بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية إيطاليا وملاحقه الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧١ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق عل

صدر برياسة الجمهورية فى ١ شوال سنة ١٣٩١ (٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧١)

أنور السادات

اتفاق مالى

بين جمهورية إيطاليا والجمهورية العربية المتحدة

إن حكومة جمهورية إيطاليا وحكومة الجمهورية العربية المتحدة بروح من الصداقة والتعاون اللذين يربطان بين البلدين وآخذتين فى الاعتبار :

ــ الاتفاق الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٦٩ لمنح ائتمان مالى بمبلغ ١٢٠٠٠ مليون ليرة إيطالية والمخصص لدفع جزء من قيمة القمح والدقيق المتجين محليا .

ــ الاتفاق المالى الموقع فى روما بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٧٠ لتخصيص جزء من قسط الاستهلاك الأول البالغ قدره ٢٠٠٠ مليون ليرة إيطالية والناشىء عن الائتمان المالى الممنوح بموجب الاتفاق السابق ذكره والموقع فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٩

قد اتفقتا بتاريخ اليوم على ما يلى :

(مادة ١)

(أ) تتعهد حكومة جمهورية إيطاليا بالترخيص لمؤسسات الائتمان المتوسط الأجل التى تطلب إليها ــ والتى سوف يطلق عليها هذا فيما بعد "المؤسسات" بأن تمنح للبنك المركزى المصرى الذى يمثل حكومة الجمهورية العربية المتحدة خمسة ائتمانات مالية كل منها بمبلغ ١٨٠٠ مليون ليرة إيطالية يتم منحها مرتبطة بـ / ولدى دفع الأقساط البالغ قيمة كل منها ٢٠٠٠ مليون ليرة تستحق فى :

٣٠ أبريل سنة ١٩٧١

و ٣١ أكتوبر سنة ١٩٧١

و ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٢

و ٣١ أكتوبر سنة ١٩٧٢

و ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٣

وذلك سداد لأقساط الاستهلاك (من الثانى حتى القسط السادس) الخاصة بالائتمان المالى البالغ قدره ١٢٠٠٠ مليون ليرة إيطالية الذى منحته مؤسسة إيمى بالاشتراك مع البنوك الايطالية الأخرى . تنفيذا للمذكرات التى تم تبادلها بين إيطاليا و (ج . ع . م) فى ١٦ أكتوبر ١٩٦٩ والاتفاق المتعلق بها بين مؤسسة إيمى والبنك المركزى المصرى بتاريخ ١٤ ــ ٢٦ يناير سنة ١٩٧٠

وسوف يقوم البنك المركزى بسداد كامل الائتمانات المالية والتى تبلغ قيمة كل منها ١٨٠٠ مليون ليرة والتى تمنح بموجب هذه الفقرة ، كل فى دفعة واحدة على التوالى فى :

٣٠ أبريل ١٩٧٤

و ٣١ أكتوبر ١٩٧٤

و ٣٠ أبريل ١٩٧٥

و ٣١ أكتوبر ١٩٧٥

و ٣٠ أبريل ١٩٧٦

(ب) وعلاوة على ذلك تتعهد حكومة جمهورية ايطاليا بالترخيص "للمؤسسات" بمنح البنك المركزى المصرى ستة ائتمانات مالية اضافية كل منها بمبلغ ١٤٠٠ مليون ليرة إيطالية يتم منحها كما يلى : الأول : مرتبطا بـ / وبمجرد السداد الفورى للائتمان المالى البالغ قدره ١٧٠٠ مليون ليرة إيطالية الذى نص عليه فى الاتفاق المبرم بين ايطاليا و (ج . ع . م) فى ٣٠ سبتمبر ١٩٧٠ والائتمانات الخمسة الأخرى مرتبطة بـ / وبمجرد السداد الفورى للائتمانات المالية التى تبلغ قيمة كل منها ١٨٠٠ مليون ليرة إيطالية والمشار اليها فى الفقرة (أ) السابق ذكرها .

وسيقوم البنك المركزى المصرى بسداد كامل الائتمانات البالغ قيمة كل منها ١٤٠٠ مليون ليرة والممنوحة بموجب هذه الفقرة (ب) كل منها فى دفعة واحدة وعلى التوالى فى :

٣١ يناير ١٩٧٧

و ٣٠ أبريل ١٩٧٧

و ٣١ أكتوبر ١٩٧٧

و ٣٠ أبريل ١٩٧٨

و ٣١ أكتوبر ١٩٧٨

و ٣٠ أبريل ١٩٧٩

(ج) تتعهد حكومة إيطاليا أيضا بالترخيص "للمؤسسات" بأن تمنح للبنك المركزى المصرى ستة ائتمانات مالية جديدة كل منها يبلغ ١٠٠٠ مليون ليرة تمنح مرتبطة بـ / وبمجرد السداد الفورى للائتمانات المالية البالغ قيمة كل منها ١٤٠٠ مليون ليرة والمشار اليها فى الفقرة (ب) المذكورة عاليه .

وسوف يقوم البنك المركزى المصرى بسداد كامل الائتمانات الماليةالبالغ قيمة كل منها (مليارليرة إيطالية) والممنوحة بموجب هذه الفقرة "ج" كل منها فى دفعة واحدة وعلى التوالى فى :

٣١ يناير ١٩٨٠
و٣٠ أبريل ١٩٨٠
و٣١ أكتوبر ١٩٨٠
و٣٠ أبريل ١٩٨١
و٣١ أكتوبر ١٩٨١
و٣٠ أبريل ١٩٨٢

(د) وأخيرا فان حكومة جمهورية إيطاليا تتعهد بالترخيص "للمؤسسات" بأن تمنح للبنك المركزى المصرى مجموعة أخيرة من ستة ائتمانات مالية كل منها بمبلغ ٧٠٠ مليون ليرة تمنح مرتبطة بـ/ وبمجرد السداد الفورى للائتمانات المالية البالغ قيمة كل منها ١٠٠٠ مليون ليرة والمشار إليها فى الفقرة "ج" السابقة .

وسوف يقوم البنك المركزى المصرى بسداد كامل قيمة الائتمانات الممنوحة بموجب هذه الفقرة "د" كل منها فى دفعة واحدة وعلى التوالى فى :

٣١ يناير ١٩٨٣
و ٣٠ أبريل ١٩٨٣
و ٣١ أكتوبر ١٩٨٣
و ٣٠ أبريل ١٩٨٤
و ٣١ أكتوبر ١٩٨٤
و ٣٠ أبريل ١٩٨٥

(مادة ٢)

سوف يجرى الاتفاق بين البنك المركزى المصرى "والمؤسسات" على كافة الشروط الخاصة بالائتمانات المالية المذكورة فى المادة (١) ما عدا مايتعلق بتواريخ الاستحقاق التى تم ذكرها فى نفس المادة ، وسيتم تضمين ذلك فى اتفاقات مناسبة التى يتم التفاوض بشأنها فى حينه بين الطرفين .

وسوف يتم اتخاذ كافة الاجراءات الممكنة من جانب كل من ايطاليا و (ج . ع . م) لتمكين المؤسسات من توفير الائتمانات فى الوقت المناسب تنفيذا للاتفاقات الخاصة بها .

(مادة ٣)

يتم إيداع المبالغ الناشئة عن الائتمانات المالية المذكورة فى المادة (١) عاليه فى البنك والبنوك الإيطالية التى يحددها البنك المركزى المصرى وفى حسابات باسمه يتم استخدامها كما يلى :

(أ) بالنسبة لكل من الائتمانات المالية الخمسة المنصوص عليها فى الفقرة "أ" من المادة (١) وكل من الائتمانات المالية الستة المنصوص عليها فى الفقرة "ب" المنوه عنها بعاليه .

— ٧٥ مليون ليرة يتم إيداعها فى الحساب "ب" المفتوح لدى مكتب الصرف الايطالى طبقا للبروتوكول الخاص رقم (٢) الموقع بين البلدين بتاريخ ٥ مارس ١٩٦٠

— الباقى يتم استخدامه لدفع مالا يزيد عن ٨٥ ٪ من قيمة السلع الاستهلاكية المنتجة محليا والتى قد تشتريها الجمهورية العربية المتحدة وفقا للتعليمات الايطالية السارية ويتم دفع مالا يقل عن ١٥ ٪ بالليرة (حساب خارجى) و / أو بعملة حرة قابلة للتحويل مقدما و / أو ضد مستندات الشحن .

(ب) كل من الائتمانات المالية الاثنى عشر المنصوص عليها فى الفقرة (ج) و (د) من المادة (١) سوف يتم استخدامها لدفع مالا يزيد من ٨٥ ٪ من قيمة السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية المنتجة محليا، ويتم استخدام نسبة مئوية لاتقل عن ٢٠ ٪ للسلع الرأسمالية ، وسوف تقوم الجمهورية العربية المتحدة بدفع ما لايقل عن ١٥ ٪ من قيمة السلع بالليرة (حساب خارجى) و / أو بعملة حرة قابلة للتحويل مقدما أو ضد مستندات الشحن .

ومن المفهوم أن سعر الفائدة بالنسبة لمبالغ الائتمانات التى سيتم تخصيصها للسلع الرأسمالية سيكون هو السعر السارى فى وقت تصدير هذه السلع من إيطاليا .

(مادة ٤)

سيتم الترخيص بالائتمانات المالية المنصوص عليها فى هذا الاتفاق فى إطار المادة ١٢ من القانون الإيطالى رقم ١٣١ المؤرخ فبراير ١٩٦٧

(مادة ٥)

يسرى هذا الاتفاق و يصبح نافذا من تاريخ توقيعه و يظل ساريا حتى انتهاء سداد الائتمان المالى الأخير المنصوص عليه فى هذا الاتفاق .

تم التفاوض على هذا الاتفاق فى روما فى الفترة من ١٤ إلى ٢٣ ديسمبر ١٩٧٠ وتم توقيعه فى القاهرة بتاريخ ١٩٧١/١/١٠ من نسختين باللغتين الايطالية والانجليزية وكل من اللغتين له نفس المفعول .

من حكومة جمهورية إيطاليا عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة

القاهرة فى ١٠ يناير ١٩٧١

السيد الوزير

أود أن أوجه اهتمام سيادتكم إلى قائمة الموضوعات التالية التى لاتزال معلقة :

(١) العمل على إجراء تسوية بالعملات القابلة للتحويل للمبالغ التى قامت شركة سامو باستثمارها فى مشروعات المنتزه والمقطم .

وتؤكد شركة سامو أنها بعد إجراء التصفية ستقدم لسلطات الجمهورية العربية المتحدة أية خدمات إدارية ممكنة .

(٢) تحويل مستحقات شركات التأمين الإيطالية (اينا) من المبلغ المجمد الذى يمثل رصيد قيمة المبنى الذى كانت الشركة تمتلكه فى سنة ١٩٥٠ .

(٣) تحويل المبلغ الذى كان يجب أن يحصل عليه متوبى من الشركة الشرقية للبترول بمصر .

(٤) تحويل قيمة الائتمان الخاص بشركة كارتيتى والذى يرجع تاريخه إلى سنة ١٩٥٥

(٥) تحويل الدين الخاص بالشركة العامة الايطالية للسياحة (شيت) والذى يمثل ناتج بيع تذاكر سكك الحديد الإيطالية المباعة فى (ج . ع . م) خلال ١٩٦٥ / ١٩٦٦

(٦) تحويل الدين الخاص بشركة فليتش بسليرى والذى يرجع تاريخه إلى سنة ١٩٥٤ والتى تمثل الإتاوات المدفوعة عن صناعة منتجات بسليرى فى (ج . ع . م) .

(٧) تحويل باقى الدين الخاص ببوليجى لومباردو عن عملية تصدير الجبن الى (ج . ع . م) .

(٨) التعهد بالقيام بتحويلات منتظمة فى مدة لاتزيد عن ثلاثة أشهر لكل عملية تتعلق بعمليات استيراد الكتب والجرائد والمجلات الايطالية الى (ج . ع . م) .

(٩) العناية ببحث مقترحات السيد / دى كاسترو بشأن تسوية مطالباته .

(١٠) تعيين لجنة تتكل من ممثلين عن وزارة الإسكان ومحافظتى القاهرة والجيزة ومن المصالح الأخرى الموجودة فى (ج . ع . م) إذا استلزم الأمر على أن تجتمع فى أقرب فرصة ممكنة مع ممثلين عن السفارة الإيطالية فى القاهرة بغرض إيجاد الارض المناسبة لإقامة مبنى جديد للسفارة الايطالية ونقل ملكيتها إلى الحكومه الايطالية .

(١١) تصفية وتحويل التعويضات المستحقة من الرعايا الايطاليين طبقا لاتفاقية ٢٣ مارس ١٩٦٥ وخلال الفتره التى حددها الخطاب السرى المؤرخ ٣٠ سبتمبر ١٩٧٠

وساكون شاكرا لسيادتكم إذا ماتكرمتم بأن تعززوا لى بأن سلطات (ج . ع . م) مع أخذ العلاقات الطيبة بين البلدين فى الاعتبار ستجد حلا مناسبا للمسائل المذكورة بعاليه خلال سنة ١٩٧١ الحالية .

وتفضلوا ياسيادة الوزير بقبول تعبيرى عن أسمى تقديرى واحترامى ،

المخلص

السيد / محمد عبد الله مرزبان
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
القاهرة

خطاب رقم (١)

القاهرة فى ١٠ يناير ١٩٧١

السيد الوزير

بموجب الكتاب بتاريخ اليوم تفضلتم باحاطتى علما بما يلى :

بالاشارة إلى الخطابات المتبادلة رقم (٢) الملحقة بالبروتوكول الخاص رقم (٣) الموقع فى ٢ أغسطس ١٩٦٦ وأخذا فى الاعتبار البروتوكول الخاص رقم (٥) الموقع بتاريخ اليوم أود أن أؤكد الاتفاق بين حكومتينا على استخدام رصيد الحساب الخاص المفتوح طبقا لنصوص الخطابات المتبادلة سالفة الذكر ، لدى البنك التجارى الايطالى بروما باسم البنك المركزى المصرى .

لقد تم الاتفاق على استخدام الرصيد المنوه عنه ، بعد احتجاز مبلغ ٩٠٠ مليون ليرة إيطالية لضمان سداد المبالغ النهائية المستحقة على الجمهورية العربية المتحدة لهيئة الإيتال كونسلت وذلك لدفع القسط المستحق فى ٣١ ديسمبر ١٩٧٠ لمكتب النقد الايطالى طبقا للبروتوكول الخاص رقم (٥) السالف ذكره ، وكذلك الفوائد المستحقة فى نفس التاريخ عن الحسابات "الخاص رقم ٢" و"الخاص رقم ٣" المفتوحين باسم البنك المركزى المصرى لدى مكتب الصرف الإيطالى . وسوف يتم استخدام الرصيد المتبقى لتسوية القسط

والفوائد التى سيدفعها البنك المركزى المصرى فى ٣٠ أبريل ١٩٧١ تطبيقا للاتفاق الموقع بين مؤسسة إيمى والبنك المركزى المصرى بتاريخ ١٤ — ٢٦ يناير سنة ١٩٧٠

وأتشرف بأن أحيط سيادتكم علما بموافقة حكومتى على ما تقدم .

وتفضلوا ياسيادة الوزير بقبول تأكيد أسمى تقديرى . . . ٤

المخلص

صاحب السعادة ماريو زاجارى
وزير التجارة الخارجية
القاهرة

خطاب رقم (١)

السيد الوزير

بالإشارة إلى الخطابات المتبادلة رقم (٢) الملحقة بالبروتوكول الخاص رقم (٣) الموقع فى ٢ أغسطس سنة ١٩٦٦ وأخذا فى الاعتبار البروتوكول الخاص رقم (٥) الموقع بتاريخ اليوم أود أن أؤكد الاتفاق بين حكومتينا على استخدام رصيد الحساب الخاص المفتوح طبقا لنصوص الخطابات المتبادلة سالفة الذكر ، لدى البنك التجارى الإيطالى بروما باسم البنك المركزى المصرى .

لقد تم الاتفاق على استخدام الرصيد المنوه عنه ، بعد احتجاز مبلغ ٩٠٠ مليون ليرة إيطالية لضمان سداد المبالغ النهائية المستحقة على الجمهورية العربية المتحدة لهيئة الإيتسال كونسلت وذلك لدفع القسط المستحق فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ لمكتب النقد الإيطالى طبقا للبروتوكول الخاص رقم (٥) السالف ذكره ، وكذلك الفوائد المستحقة فى نفس التاريخ عن الحسابات "الخاص رقم ٢" " والخاص رقم ٣ " المفتوحين باسم البنك المركزى المصرى لدى مكتب الصرف الإيطالى . وسوف يتم استخدام الرصيد المتبقى لتسوية القسط والفوائد التى سيدفعها البنك المركزى المصرى فى ٣٠ أبريل ١٩٧١ تطبيقا للاتفاق الموقع بين مؤسسة إيمى والبنك المركزى المصرى بتاريخ ١٤ — ٢٦ يناير سنة ١٩٧٠

وتفضلوا يا سيادة الوزير بقبول تأكيد أسمى وتقديرى ما

المخلص

صاحب السعادة محمد عبد الله مرزبان
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
القاهرة

خطاب رقم (٢)

القاهرة فى ١٠ يناير ١٩٧١

السيد الوزير

خلال المحادثات التى تمت بيننا لإبرام الاتفاق المالى بين بلدينا بتاريخ اليوم (البروتوكول الخاص رقم ٥) قمنا أيضا بدراسة الموقف الحالى المتعلق بالائتمانات المالية البالغ قيمتها ٦٢٥٠ مليون ليرة إيطالية و ١٣٥٠٠ مليون ليره إيطالية و ٢٥٠٠٠ مليون ليره إيطالية التى قامت بمنحها مؤسسة إيمى للبنك المركزى المصرى وفقا للاتفاقات الموقعة بين إيطاليا والجمهورية العربية المتحدة فى ١٩٦٢/١٢/٢٧ وفى ١٩٦٦/٨/٢ (البروتوكول الخاص رقم ٣) وفى ١٩٦٧/١١/٤ (البروتوكول الخاص رقم ٤) .

وقد اتفقنا بصفة خاصة فيما يتعلق بالأقساط التى قد لا يقوم البنك المركزى المصرى بدفعها والتى ستقوم المؤسسة القومية للتأمينات (ايناً) كنتيجة لذلك بالحلول فى سدادها محله ممثلة لخزانة الإيطالية :

(١) أن يقوم البنك المركزى المصرى بسداد المبالغ التى قامت المؤسسة القومية للتأمينات بدفعها وذلك فى خلال سنة على الأكثر بعد استحقاق القسط أو الاقساط التى كان تدخل مؤسسة التأمينات فيها ضروريا ، وأن يقوم بدفع فوائد سنوية للمؤسسة الأخيرة بمعدل ٦ ٪ على المبالغ المستحقة .

(٢) بالنسبة للفترة التى تمضى من تاريخ استحقاق القسط أو الأقساط غير المدفوعة حتى تاريخ التدخل الفعلى من جانب " المؤسسة القومية للتأمينات " يقوم البنك المركزى المصرى بدفع فوائد التأخير التى يقررها القانون بالنسبة للاتفاقات المالية السارية المفعول .

وإننى أرجو ياسيادة الوزير أن تتكرموا بتأكيد موافقة حكومتكم على الموضوع المذكور فى النقاط المشار إليها وأن تتفضلوا بقبول تعبيرى عن أسمى تقديرى ما

المخلص

صاحب السعادة محمد عبد الله مرزبان
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
القاهرة

خطاب رقم (٢)

القاهرة فى ١٠ يناير ١٩٧١

السيد الوزير

بموجب الكتاب المؤرخ اليوم تفضلتم بإحاطتى علما بما يلى :

" خلال المحادثات التى تمت بيننا لإبرام الاتفاق المالى بين بلدينا بتاريخ اليوم (البروتوكول الخاص رقم ٥) قمنا أيضا بدراسة الموقف الحالى المتعلق بالائتمانات المالية البالغ قيمتها ٦٢٥٠ مليون ليرة إيطالية ، و ١٣٥٠٠ مليون ليره إيطالية و ٢٥٠٠٠ مليون ليره إيطالية التى قامت بمنحها مؤسسة إيمى للبنك المركزى المصرى وفقا للاتفاقات الموقعة بين إيطاليا والجمهورية العربية المتحدة فى ١٩٦٢/١٢/٢٧ وفى ١٩٦٦/٨/٢ (البروتوكول الخاص رقم ٣) وفى ١٩٦٧/١١/٤ (البروتوكول الخاص رقم ٤) .

وقد اتفقنا بصفة خاصة فيما يتعلق بالأقساط التى قد لا يقوم البنك المركزى المصرى بدفعها والتى ستقوم المؤسسة القومية للتأمينات " إينا " كنتيجه لذلك بالحلول فى سدادها محله ممثلة لخزانة الإيطالية :

(١) أن يقوم البنك المركزى المصرى بسداد المبالغ التى قامت المؤسسة القومية

للتأمينات بدفعها وذلك فى خلال سنة على الأكثر بعد استحقاق القسط أو الاقساط التى كان تدخل مؤسسة التأمينات بها ضروريا، وأن يقوم بدفع فوائد ستوية للمؤسسة الأخيرة بمعدل ٦ ٪ على المبالغ المستحقة .

(٢) بالنسبة للفترة التى تمضى من تاريخ استحقاق القسط أو الأقساط غير المدفوعة حتى تاريخ التدخل الفعلى من جانب " المؤسسة القومية للتأمينات " ، يقوم البنك المركزى المصرى بدفع فوائد التأخير التى يقررها القانون بالنسبة للاتفاقات المالية السارية المفعول .

وأنى أرجو ياسيادة الوزير أن تتكرموا بتأكيد موافقة حكومتكم على الموضوع المذكور فى النقاط المشار اليها وأن تتفضلوا بقبول التعبير عن أسمى تقديرى .

وأتشرف بإحاطة سيادتكم علما بأن حكومة الجمهورية العربية المتحدة توافق على ما تقدم .

وتفضلوا ياسيادة الوزير بقبول تأكيدات أسمى تقديرى ما

المخلص

صاحب السعادة ماريو زاجارى
وزير التجارة الخارجية
القاهرة

خطاب رقم (٣)

السيد الوزير

بالإشارة إلى الخطاب رقم (٤) الملحق بالبروتوكول الخاص رقم (٣) الموقع بين إيطاليا والجمهورية العربية المتحدة بتاريخ ٢ / ٨ / ١٩٦٦ والذى تعهدت بموجبه حكومة إيطاليا بالترخيص لمنح البنك المركزى المصرى أئتمانا ماليا بمبلغ ٦٢٥٠ مليون ليرة إيطالية .

و بالإشارة إلى الخطاب الملحق بالبروتوكول الخاص رقم (٤) الموقع فى روما بتاريخ ٤ / ١١ / ١٩٦٧ والذى تم بموجب تخفيض التعهد المذكور البالغ قدره ٦٢٥٠ مليون ليرة إيطالية إلى ١,٥٦٢,٠٠٠,٠٠٠ ليرة إيطالية والذى تقرر بموجبه أيضا تأجيل ابرام الاتفاق المصرفى انتظارا لقيام الجمهورية العربية المتحدة بشراء ودفع قيمة صفقتى أسمدة من إيطاليا قيمة كل منها ١,٥٦٢,٠٠٠,٠٠٠ ليرة إيطالية و بشرط شراء الصفقة الثانية بعد دفع قيمة الأولى .

و بالإشارة إلى ما تقدم فقد تم الاتفاق اليوم على رفع صفقات الأسمدة من صفقتين إلى خمس صفقات قيمة كل منها ١,٥٦٢,٠٠٠,٠٠٠ ليرة إيطالية فى إطار الاتفاقات السابقة مع مراعاة الإجراءات والضمانات المنصوص عليها فى الاتفاقات المذكورة عاليه .

و يأخذ الاتفاق الجديد فى الاعتبار يصبح التاريخ النهائى لاستخدام الائتمان المالى البالغ قيمته ١,٥٦٢,٠٠٠,٠٠٠ ليرة إيطالية هو ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ بدلا من ٣١ ديسمبر ١٩٦٩

وإنى أرجو ياسيادة الوزير أن تقوموا بتأكيد موافقة حكومتكم على ما تقدم

وتفضلوا ياسيادة الوزير بقبول تأكيدات أسمى تقديرى ما

المخلص

صاحب السعادة محمد عبد الله مرزبان
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
القاهرة

خطاب رقم (٣)

السيد الوزير

فى الكتاب المؤرخ اليوم تفضلتم بإحاطتى علما بما يلى :

"بالاشارة إلى الخطاب رقم (٤) الملحق بالبروتوكول الخاص رقم (٣) الموقع بين إيطاليا والجمهورية العربية المتحدة بتاريخ ١٩٦٦/٨/٢ والذى تعهدت بموجبه حكومة إيطاليا بالترخيص لمنح البنك المركزى المصرى أئتمانا ماليا بمبلغ ٦٢٥٠ مليون ليرة إيطالية .

و بالإشارة إلى الخطاب الملحق بالبروتوكول الخاص رقم (٤) الموقع فى روما بتاريخ ٤ / ١١ / ١٩٦٧ والذى تم بموجبه تخفيض التعهد المذكور البالغ قدره ٦٢٥٠ مليون ليرة إيطالية إلى ١,٥٦٢,٠٠٠,٠٠٠ ليرة إيطالية والذى تقرر بموجبه أيضا تأجيل إبرام الاتفاق المصرفى انتظارا لقيام الجمهورية العربية المتحدة بشراء ودفع قيمة صفقتى أسمدة من إيطاليا قيمة كل منها ١,٥٦٢,٠٠٠,٠٠٠ ليرة إيطالية و بشرط شراء الصفقة الثانية بعد دفع قيمة الأولى .

و بالإشارة إلى ماتقدم فقد تم الاتفاق اليوم على رفع صفقات الأسمدة من صفقتين إلى خمس صفقات قيمة كل منها ١,٥٦٢,٠٠٠,٠٠٠ ليرة إيطالية فى إطار الاتفاقات السابقة مع مراعاة الإجراءات والضمانات المنصوص عليها فى الخطابات المذكورة عاليه .

و يأخذ الاتفاق الجديد فى الاعتبار يصبح التاريخ النهائى لاستخدام الائتمان المالى البالغ قيمته ١,٥٦٢,٠٠٠,٠٠٠ ليرة إيطالية هو ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ بدلا من ٣١ ديسمبر ١٩٦٩

وإنى أرجو ياسيادة الوزير أن تقوموا بتأكيد موافقة حكومتكم على ماتقدم، وأتشرف بأن أحيط سيادتكم علما بأن حكومة الجمهورية العربية المتحدة توافق على ماتقدم" .

وتفضلوا ياسيادة الوزير بقبول تأكيدات أسمى تقديرى ما

المخلص

صاحب السعادة محمد عبد الله مرزبان
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
القاهرة

وزارة الخارجية

قـــرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٢٩٦٦ لسنة ١٩٧١ الصادر بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٧١ الخاص بالموافقة على الاتفاق المالى المعقود بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية إيطاليا وملاحقه الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٠ يناير ١٩٧١ ؛

قـــرر :

مادة وحيدة — ينشر فى الجريدة الرسمية الاتفاق المالى المعقود فى مدينة القاهرة بتاريخ ١٠ يناير ١٩٧١ بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ايطاليا ويعتبر هذا الاتفاق نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ ١٩٧١/١/١٠ تاريخ توقيعه ما

تحريرا فى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٩١ (٤ فبراير سنة ١٩٧٢)

مراد غالب

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٠٥٧ لسنة ١٩٧١

باعتبار مشروع إقامة عملية المياه الميكانيكية بناحية بنى عمار مركز مطاى بمحافظة المنيا من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة له بطريق التنفيذ المباشر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

قـــرر :

مادة ١ — يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة عملية المياه الميكانيكية بناحية بنى عمار مركز مطاى بمحافظة المنيا الموضح موقعه على الرسم المرافق .

مادة ٢ — يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع سالف الذكر البالغ مساحتها ١٢ قيراطا و٨ أسهم ملك السيد/ أحمد عبد الحفيظ عبد العاطى .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ما

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٩ شوال سنة ١٣٩١ (١٦ ديسمبر سنة ١٩٧١)

أنور السادات

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٠٥٧ لسنة ١٩٧١ باعتبار مشروع إقامة عملية المياه الميكانيكية بناحية بنى عمار مركز مطاى بمحافظة المنيا من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة له بطريق التنفيذ المباشر

فى إطار خطة الدولة التى تهدف الى توفير مياه الشرب النقية فى جميع انحاء الجمهورية من طريق إقامة عمليات مياه جديدة وتدعيم العمليات القائمة منها لمواجهة الزيادة المضطرده فى استهلاك المياه وافق السيد محافظ المنيا فى سنة ١٩٦٥ على مشروع إنشاء عملية مياه ميكانيكية بناحية بنى عمار مركز مطاى بمحافظة المنيا .

وقد وقع الاختيار على الموقع اللازم لتنفيذ المشروع بالقطعة رقم ٣ حوض محمد على نمرة ٤ بناحية بنى عمار مركز مطاى المبين حدوده على الكروكى المرافق وهو عبارة عن أرض زراعية مساحتها ١٢ قيراطا و ٨ أسهم ملك السيد / أحمد عبد الحفيظ عبد العاطى الذى لا يعارض فى نزع ملكية المساحة المتداخلة فى المشروع وليس له أملاك أخرى بالناحية .

هذا وقد وافق السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والإصلاح الزراعى على تقرير النفع العام للمشروع بتاريخ ١٩٧١/٤/٨

ونظرا للأهمية العاجلة لهذا المشروع الحيوى فقد بدئ فى إنشائه فى عام ١٩٦٥ وتم نهوه فى ١٩٦٦ وذلك قبل السير فى إجراءات استصدار القرار الجمهورى اللازم باعتبار مشروع إنشاء العملية سالفة الذكر من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة له بطريق التنفيذ المباشر طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له .